الجامـعة المستنصريـــة
كليــة الآداب
قسم الانثروبولوجيا التطبيقية

تـعزيـز دور الـمواطن فـي الأخبـار عن الـجرائـم ووقـايـة الـمجتـمع مـنهـا

الـدكـتـور
فـريـد عـلـي أمـيـن

بـغـداد
أيـلـول ٢٠٠٩

بسم الله الرحمن الرحيم

دور المواطن في الاخبار عن الجرائم ووقاية

المقدمة

يعد إسهام المواطن في حياة مجتمعه واحدا" من أهم المؤشرات التي تدلل على نهوض وتطور ذلك المجتمع من جهة ، كما وأنها من الثوابت الدالة على وعي المواطن بأدواره ومسؤولياته إزاء مجتمعه . وتأخذ تلك المساهمة أشكالاً متباينة قد تختلف من مجتمع لآخر ، فقد تختلف باختلاف جنس المواطن وعمره ، ومستواه التعليمي ، ومركزه الاجتماعي والوظيفي وغير ذلك من المتغيرات الاجتماعية ، كما وأن هناك جانب آخر يكتسب أهمية كبيرة ويتمثل بتكلفة الجريمة في المجتمعات المعاصرة والتي أصبحت باهظة جداً سواء من الناحية المادية أو من الناحية البشرية والقيمية والأخلاقية والنفسية ، إلى جانب ما تعنيه أحياناً من مضامين سياسية وبالتالي فان مشاركة المواطن في الإخبار عن الجرائم ووقاية المجتمع منها بتقديم ما يمكن من المساعدة على كشف ملابساتها ، والتعريف بمرتكبيها ، ومساعدة ضحاياها ،هو من أهم الأدوار في المجتمع الإنساني اليوم .

وفي العراق أدرك المختصون ، ومنذ وقت مبكر أهمية هذه المشاركة في جانبيها الوقائي والعلاجي .فشكلوا فيما مضى لجان متعددة ذات امتدادات عملية في معظم دوائر الدولة الرسمية وشبه الرسمية ، وفي المؤسسات ذات الصلة

بالمجتمع المدني ، وذلك للعمل معاً وبصيغة الحشد المجتمعي (Societal) ، من اجل تحليل ظواهر السلوك المنحرف ، والتأكيد على الموقف الاجتماعي الشامل الذي يحول دون وقوع الانحراف والسعي لفضحه عندما تظهر تباشير وقوعه . وقد أدرك هؤلاء المختصين بأن الأمر لا يتوقف عند حدود تشكيل مثل هذه اللجان فالمهم أن تكون فاعله ، وان يسهم المواطن فيها ، مما يؤدي إلى تكوين رأي عام ضاغط ومؤثر يمثل آلية مهمة من آليات الضبط الاجتماعي ولهذا فمن الضروري أن يعمل المسؤولون في الوزارات ذات العلاقة والاختصاص ومنظمات المجتمع المدني على تفعيل عمل تلك اللجان من خلال الاستفادة من خبرات المعنيين والمتخصصين في مجالات علم الاجتماع والانثروبولوجيا وعلم الأجرام والعلوم الجنائية والنفسية ، وكذلك في مجالات الأعلام الجماهيري المختلفة . وتأتي هذه الدراسة الميدانية الاستطلاعية على إيجازها في إطار تلك الجهود المثابرة والهادفة إلى مواجهة صارمة ومستمرة مع الجريمة باعتبارها ظاهرة خطيرة تهدد حياة الإنسان والمجتمع .

تتألف هذه الدراسة بالإضافة إلى مقدمتها من المباحث الآتية :

١. المبحث الأول : ويتناول الإطار المنهجي والنظري والمفاهيم.
٢. المبحث الثاني : ويتناول البيانات الأولية عن المبحوثين .
٣. المبحث الثالث : ويتناول تعزيز دور المواطن وأهمية تشكيل لجان تكشف مشاركة الجمهور من خلال المجتمع المدني في الإخبار عن الجرائم ووقاية المجتمع منها.
٤. المبحث الرابع : ويركز على أهمية الوعي بدور المواطن والجمهور بالإخبار عن الجرائم والوقاية منها .
٥. المبحث الخامس : النتائج والتوصيات

أن هذه الدراسة الميدانية – الاستطلاعية ، قد لا تقول الكثير ، لكنها تمهد بدون شك لدراسات أخرى أكثر عمقاً واتساعاً .

المبحث الأول-
عناصر البحث

أولاً : مشكلة البحث

الجريمة (Crime) سلوك يرتكبه بشر ، في وسط اجتماعي بشري ، وضد البشر أيضاً وبالتالي فان كل التفسيرات البايولوجية أو النفسية والاجتماعية والاقتصادية ستظل قاصرة ، إن لم تأخذ في الاعتبار حقيقة أن الجريمة ، هي ظاهرة اجتماعية . كما أنها ليست ظاهرة طارئة أو جديدة ، بل هي قديمة قدم وجود الإنسان على هذه الأرض ولذلك عدها بعض علماء الاجتماع مثل ((أيميل دوركهايم)) ، ظاهرة سوية ، ليس بمعنى أنها حسنة أو مرغوب بها ، بل بمعنى أنها موجودة في كل مجتمع وعلى مر العصور فهي تؤثر وتحدد سلامه النظام الاجتماعي من عدمه . لذلك نجد أن العلم يحاول وبشكل منظم للوصول إلى حلول مفيدة وناجعة للمشكلات التي يعاني منها المجتمع Society والإنسان Human . ويعد اختيار مشكلة البحث جزءاً أساسيا في عملية البحث(١) . وغالباً ما يعبر عن مشكلة البحث بأسئلة يحاول الباحث أن يجد لها حلولاً ، من خلال البيانات التي يعتقد أنها مفيدة لبحثه .

يمكن التعبير عن مشكلة البحث بسؤال رئيس محدد هو!

ما هو الدور الذي يمكن أن يلعبه المواطنين في الاخبارعن الجرائم والوقاية منها من اجل حماية مجتمعهم ؟

وهذا السؤال يمكن أن يتجزأ إلى أسئلة أخرى ، مثل :

ما هي طبيعة هذا الدور وكيف تكون الاسهامة أو المشاركة ؟

هل هو وقائي بالإخبار عنها أو علاجي ؟

ما هي مشجعات أو معوقات هذه المساهمة والمشاركة ؟

إن هذه الأسئلة تؤلف كلاً ومدخلاً مركباً لموضوع البحث . مع الإشارة إلى أن دراسة هذه المشكلات تمكن الباحث من تقديم مقترحات ومناهج للتحليل ، يمكن أن تساعد متخذي القرار حول السياسات الاجتماعية (٢) . ومع ذلك يبقى مفهوم الجريمة منظورا" إليه كمشكلة موجودة مع بداية وجود البشرية وتحتاج إلى تظافر جهود الجميع في مواجهتها والحد منها قدر الإمكان والفرد المواطن له دور يمكن أن يساهم من خلاله وبقدر المستطاع في تفعيل هذه المواجهة

ثانيا". أهمية البحث وأهدافه :

يستمد هذا البحث أهميته بالمشاركة والمساهمة التي يلعبها – أو يمكن أن يلعبها المواطن – باعتباره يشكل من خلال الجماعات التي ينتمي إليها – الأسرة ، المدرسة ، والجمعية ، والنادي ... الخ – أداة ضبط ورقابة للسلوك ليست رسمية بالضرورة ، لكنها تعزز دور الضوابط الرسمية ممثلة في أجهزة الشرطة والمحاكم والمؤسسات العقابية والإصلاحية .

فالوجه الآخر أن المواطن هو نفسه قد يكون ضحية للجريمة وبالتالي فان مسؤولية المواطن تتضاعف فهو لا يحمي ذاته فقط بل ويحمي مجتمعه أيضاً .

إذن ، فان أهمية البحث تتأتى من أهمية تلك المشاركة والمساهمة إذ كلما تعززت وكانت مؤثرة كلما كان بالإمكان خفض معدل الجريمة ، والحيلولة ما بين المجرم وضحيته . ومن المؤكد أن كل مجتمع ، سواء عن طريق العنف ، أو القانون ، يحاول أن يعزز دور المواطن في مواجهة الجريمة وقايةً أو علاجاً .

ولكن ليس ضرورياً أن يكون كل مواطن على معرفة بوجود إجراءات التعزيز المشار إليها . بالتالي فان من أولويات أهداف هذا البحث :-

- أن يقف على مدى معرفة المواطنين (المبحوثين) بأهمية وضرورة وجود لجنة تشكل من ممثلين لجميع الوزارات والمجتمع المدني تستهدف تفعيل وتعميق دور المواطن في الوقاية من الجريمة .

- وأن يتعرف على مصادر وطبيعة معلومات المواطنين عن هذا الدور والمشاركة الفاعلة في حماية مجتمعهم ، ومن المؤكد أن دور الجمهور يتوقف على الوعي الاجتماعي بأهمية دوره ، وكيفية تعبيره سلوكياً وميدانياً عن ذلك بالمساهمة الجادة . ومن المؤكد أن هذا الدور لا يجري في مجرى سهل . بل لاشك إن هناك العديد من المعوقات التي تحول دون أن يكون فاعلاً ومؤثراً . وبالتالي فان من أهداف هذا البحث أيضاً :
- للتعرف على معوقات ذلك الدور من خلال تلك المشاركة والمساهمة .

ولا شك إن كل تلك الأهداف تتصل بهدف رئيس هو كيفية تفعيل وتعميق دور الجمهور في الوقاية من الجريمة سواء بالإخبار عنها أو المساهمة في الحد منها قدر الإمكان . وان نضع استنتاجات الدراسة بين أيدي متخذي القرار وصولاً إلى الهدف الأعم والاهم وهو : خفض معدلات الجريمة باختلاف أشكالها وصورها حماية للمجتمع من مخاطرها .

٣. عينة البحث :

تتألف عينة هذا البحث من (100) مواطن . وهي عينة عمدية Accidental Sample ، يختار فيها الباحث الوحدات التي تقع يده عليها(٣) . وهذا النوع من المعاينة غير الاحتمالية لا يقلل من القيمة العلمية للبحث لكنه في الوقت نفسه يمهد لدراسات أخرى تستخدم عينات – احتمالية – عشوائية – تتقسم عينه البحث إلى الذكور وإناث :

جدول رقم (١)

توزيع عينة البحث بحسب الجنس

النوع	العدد	النسبة %
ذكور	84	84
إناث	16	16
المجموع	100	100

يلاحظ إن تركيزنا على الذكور أكثر من الإناث – مع انه لم يكن مقصوداً فانه يعكس حقيقة ، أن دور الذكور في مجالات معينة – ومنها مكافحة الجريمة والوقاية منها – يبدو أكثر تميزاً من دور الإناث خصوصاً حين يقتضي الأمر مراجعة مراكز الشرطة أو فرض رقابة على بعض المشتبه بسلوكهم أو ملاحقتهم . من جانب آخر فان كل مفردات العينة هي من بغداد – ريف – وحضر .

٤. أداة جمع البيانات :

لقد تم أعداد مجموعة من الأسئلة ذات الصلة بالبحث وتم إلقائها على المبحوثين من خلال المقابلة المباشرة معهم حيث خلصنا إلى النتائج المؤشرة في الجداول التي تضمنها هذا البحث :

أ. العينة .

ب.مدى معرفة وتقبل المواطن بضرورة وجود لجنة خاصة هدفها تعميق دور المواطن في الوقاية من الجريمة من خلال حثه على التفاعل الايجابي مع مؤسسات الضبط الاجتماعي سواء بالإخبار عن كل ما يعد إخلالا" وانحرافا" وجريمة ضارة ومهددة للاستقرار الاجتماعي والمشاركة الجدية في التعاون مع هذه المؤسسات الضبطية إن كانت رسمية أو غير رسمية في التحصين ضد الجريمة .

ج. معوقات الدور التي يمكن أن يلعبها المواطن في هذا الصدد .

٦. مجالات البحث :

أ. المجال المكاني للبحث : مدينة بغداد – ريفاً وحضراً .

ب.المجال الزمني : تم جمع البيانات خلال الفترة بين 2008/7/1 والى نهاية 2008/8/31 وقد استغرقت تجريب الاستمارة (15) يوماً.

ج. المجال البشري : يضم (100) مبحوث كما سبق وأشرنا .

ثانياً : الإطار النظرى :

المجرم إنسان ، وللإنسان نفس أمارة بالسوء تدفعه إلى الجريمة والانحراف وارتكاب الأخطاء ، ونفس أخرى لوَامة تحثه على تجنب الخطأ والتمسك بالقيم السليمة التي تجعله عضواً نافعاً في المجتمع . لكن النفس الإمارة بالسوء قوية التأثير ، ولا يمنع تأثيرها إلا الرحمة الإلهية ، التي تتمثل بالضمير حين يكون مستودع الخير والنور الإلهي . وفي كل الأحوال فأن المجتمع لابد أن يمارس دوراً ضبطياً رسمياً وغير رسمي للسلوك .

لقد كان البحث في موضوع الضبط الاجتماعي (Social Control) أحد أهم مباحث علم الاجتماع الجنائي ، أو علم اجتماع السلوك المنحرف وغالباً ما ينظر إلى وسائل الضبط بوصفها رسمية أو غير رسمية ، ويمكن النظر إلى دور المواطن من زاويتي النوعين معاً . فقد يكون موظفاً من موظفي الدولة المعنيين بتطبيق القوانين . وبالتالي فهو ممثل لقوى الضبط الرسمي ، وقد يكون مواطناً كاسباً يمارس دوره الوقائي وبالتالي فهو ممثل لقوى الضبط غير الرسمي . وفي الحالتين لا يمكن التقليل من دور المواطن . وعندما نشير إلى أن الجريمة هي ظاهرة اجتماعية فهذا يعني :

أ. إن مرتكبها عضو في مجتمع .

ب.إنها تقع ضد أعضاء آخرين في المجتمع (حياتهم / أملاكهم / حقوقهم)

وهذا يعني ، إن من الممكن :

١. منع المجرم من ارتكاب الجريمة – أو كشفها ومتابعة آثارها إذا وقعت .

٢. ومنعه كذلك من خلال بيئة اجتماعية ذات ضوابط مؤثرة وفاعلة .

٣. جعل المواطن المستهدف نفسه أداة منع للجريمة .

وكل ذلك يعني أن المواطن الذي يمكن أن يكون أحياناً أداة تشجيع مباشرة أو غير مباشرة للسلوك الإجرامي – كما هي الحال بالنسبة للأب الذي يحث ابنه على السرقة أو جماعة الأصدقاء التي تشجع على تناول المخدرات – حيث أشار

باحثون عديدون إلى أن بعض البيوت تهيئ فرصاً أو دافعاً للجريمة ، وبذلك تصبح الثقافة الفرعية لمجموعة من المواطنين بمثابة بيئة دافعة (٤) . وبالمقابل فان ثقافات فرعية أخرى قد تكون من أدوات الضبط المهمة للسلوك .

ويمكن تعريف الضبط الاجتماعي (Social Control) ، بكونه الرقابة الاجتماعية ، أي تلك العمليات أو الإجراءات المقصودة وغير المقصودة التي يتخذها مجتمع ما ، أو جزء من هذا المجتمع لرقابة سلوك الأفراد فيه ، والتأكد من أنهم يتصرفون طبقاً للمعايير والقيم أو النظم التي رسمت لهم . ويناط الضبط الاجتماعي في المجتمع الحديث بالرأي العام وبالحكومة عن طريق القانون . أما في المجتمعات التقليدية فتلعب الأنماط الاجتماعية كالعادات الشعبية والعرف دوراً كبيراً في الضبط الاجتماعي(٥) .

إن دور المواطن من خلال المشاركة أو المساهمة في الإخبار عن الجريمة والوقاية منها ، أو في المساعدة على كشف ملابساتها والتعريف بمرتكبيها ، يعني في الواقع تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمواطن ، وجعله جزءاً من الموقف الاجتماعي المضاد للجريمة وتجسيداً لنظرية الدفاع الاجتماعي .

وتجدر الإشارة على أن مواجهة الجريمة والانحراف ينبغي أن تتم من خلال حشد اجتماعي متعاون وشامل .. وبعبارة أخرى فأن الحديث عن دور المواطن يعني في الواقع الحديث عن رأي عام (Public – Opinion) مضاد للجريمة . فالجريمة هي سلوك اجتماعي معادي للمجتمع . ولذلك فأن كثيراً من تعريفات الجريمة تنطلق من رد الفعل الاجتماعي إزاءها (٦) .

ولا شك أن رد الفعل المجتمعي (Societal) ، يمكن أن يحدث من خلال آليتين رئيسيتين هما :

أ. القانون والعرف .

ب.الرأي العام ممثلاً بمنظمات المجتمع المدني .

وهما آليتان لا تنفصلان ، ولا جدال في أن دور المواطن هو جزء مهم من الحشد الاجتماعي المؤثر ضد الجريمة . أي هو جزء من الرأي العام بوصفه نتاج جمعي (٧). ومن المهم أن نشير هنا إلى أن أهم عوامل تكوين الرأي العام هي :

١. نشأة مشكلة أو موضوع أو مسألة وهذا يعني ضرورة أن يدرك المواطنون حقيقة الخطر الذي تمثله الجريمة كمشكلة اجتماعية .

إدراك المشكلة والتأكد من أهمية تدخل المواطنين لإيجاد حل ملائم (٨). إذ بهذه العوامل ، وبغيرها ، كالاجتماع ، والوعي يكون للرأي العام دوره في الحد من الجريمة والوقاية منها .

أن وعي الرأي العام بوجود مشكلة الجريمة ، هو شرط ضروري في رد الفعل المجتمعي إزاءها لأن المشكلة الاجتماعية هي طريقة للتصرف توصف أو تشخص من قبل عدد كبير من الناس باعتبارها تنتهك معياراً أو أكثر من المعايير المقبولة . ويذهب ((ليمرت)) إلى أن المشكلة الاجتماعية هي انحراف يقع داخل إطار المجتمع ويدور في دوائر تبدأ من الفرد وتنتهي إلى الجماعة وذلك هو نفسه إطار المفاهيم عند ((مارشال كليناردِ)) ((ولند برج)) وغيرهما(٩) .

وهذا يعني أن الجريمة كمشكلة اجتماعية تتطلب وعياً متكاملا" بمخاطرها من قبل عدد كبير نسبياً من الناس أو المواطنين ، فضلاً عن الوعي بضرورة التدخل المباشر أو غير المباشر للحد من آثارها وهذا يتطلب بدوره الآتي :

١. معرفة واقعية تامة بالثمن المادي و الاجتماعي و النفسي للجريمة.

٢.معرفة بأهمية الدور (طبيعة وكيفية المشاركة و المساهمة) الذي يمكن للمواطن أن يلعبه ويقدمه من أجل مواجهة الجريمة والوقاية منها، فهو كما نعلم ملزم قانونا بالإخبار عنها والعمل على التصدي لمخاطرها.

٣.معرفة بالجهات والمؤسسات التي يمكن للمواطن أن يتوجه إليها ' أو يتعاون معها لأداء ذلك الدور.

٤.شعور المواطن بالاطمئنان من مخاطر أداؤه لذلك الدور أو من تحمل أي كلفة مادية أو نفسية يمكن أن تترتب عليه.لقد طرحنا على هامش هذا البحث سؤالا على أكثر من (٢٠) مواطنا مفاده:

لو انك وجدت مجرما يعتدي على مواطن في طريق أو زقاق مقفر فماذا تفعل؟

وقد كانت إجابات أكثر من (٩٠%) تتمثل بعبارات مثل (لا أتدخل) أو (أغض النظر). وحين سألنا هؤلاء عن سبب سلبية سلوكهم هذا ، أجابوا أنهم يجنبون أنفسهم مسؤولية الأخبار عنها رغم أن القانون يلزمهم وكما أوضحنا سلفا" بالإخبار عن الجريمة والانحراف، وكذلك تلافي مسؤولية مواجهة المجرم وهم عزل وإذا كانت مواجهة المجرم من قبل شخص اعزل تبرر عدم تدخله بصورة مباشرة ، فان مسؤولية الأخبار تعني أن المواطن ربما كان يواجه بعض الإشكالات والضغوط النفسية وربما التهديد لحياته حين يخبر عن جريمة شاهدها . وهذا أمر يعيق المواطن من أداء ذلك الدور .وهذا يعني _ من جانب آخر _ بإن المواطن ربما أدرك كلفة الجريمة لكنه في كثير من الأحيان يصبح دوره ضعيفا" أو عاجزا" عن الإسهام في الحملة أو الحشد المجتمعي ضدها لأسباب عديدة يمكن أن تكون موضوع دراسة موسعة هذا مع ملاحظة إن بعض الجرائم قد تجد نوعا" من الاستحسان والترهيب . ومنها على سبيل المثال لا الحصر جرائم الأخذ بالثار ، أو

جرائم القتل غسلا" للعار ، حيث يجد المجرم دفعا" و تشجيعا" من جماعته المرجعية و ثقافته الفرعية و بالتالي لا يجد موقعا" سلبيا" يدين سلوكه ، بل العكس من ذلك وهذا يعني الحاجة إلى توعية ثقافية واسعة لتغيير الاتجاهات والميول المشجعة لذلك النوع من الجرائم ، وهو أمر يعكس أهمية الأعلام القانوني و الجنائي بل الأعلام الاجتماعي بصفة عامة . وهناك أيضا جرائم وانحرافات لايتم الإخبار عنها تحت غطاء مظلة الاتفاق الجنائي كجرائم السرقة والاختلاس والرشوة واستغلال النفوذ وجرائم أخرى خشية الفضيحة كجرائم الخطف والاغتصاب..الخ.

@@@@@@@@@@@@@@@@@@@@@@@@@@@@@@

المبحث الثاني

اشـرنا إلـى إن حجـم العينـة بلـغ (100) مائـة مبحـوث بيـنهم (84%) مـن الذكور و (16%) من الإنـاث وقد اشرنا أيضاً إلى إن للمرأة وبالرغم من كل ما تحقق لها من متغيرات ، فان دورها في الحركة الاجتماعية المضادة للجريمة يكون محدودا" ، إذا تعلق الأمر بالأخبار عن الجريمة أو التدخل لمنع وقوعها.غير إن المرأة تستطيع أن تؤدي دورها في منع الجريمة و الوقاية منها من خلال موقعها الأسرى كأم وكزوجة . إن كثيرا" من الأمهات يصبحن جزءا" من الجريمة حين يكون فعلهن متواطئا" مع المجرم . أي حين يخفين نشاطا" يشجعهن عليه ، أو يقدمن بيانات غير صحيحة عن ذلك النشاط باسم التعاطف مع المجرم (كابن أو زوج ، أو أخ) . ومع ذلك فان المرأة تستطيع أن تصبح جزءا" من رأي عام مناهض للجريمة حين تعي و تدرك الثمن الاجتماعي و الاقتصادي للسلوك الإجرامي. ومن المؤكد أن الوعي بمخاطر الجريمة ، وبالتالي الوعي بدور المواطن إزاء تلك المخاطر يتوقفان في جانب معين على الأقل، على المستوى العلمي أو الدراسي .

جدول رقم (2)

توزيع المبحوثين بحسب تحصيلهم الدراسي

التحصيل الدراسي	العدد	النسبة %
ابتدائية	28	28
متوسطة	29	29
ثانوية	24	24
جامعة	16	16
أخرى	3	3
المجموع	100	% 100

ويتضح من الجدول رقم (2) من أن (29%) من المبحوثين هم من خريجي الدراسة المتوسطة و نسبة (24%) من الدراسة الثانوية مقابل(16%) خريجي الدراسة الجامعية أما خريجي الدراسة الابتدائية فان نسبتهم بلغت (28%). وهذه النسبة تعني إن معظم المبحوثين بمستوى من الدراسة يؤهلهم لأدراك مخاطر الجريمة وما ترتبه من ثمن اجتماعي و اقتصادي و نفسي في جانب وكذلك أدراك المسؤوليات المترتبة على عاتقهم في التصدي لها بشتى السبل .

جدول رقم (3)

توزيع المبحوثين بحسب أحوالهم الزوجية

الحالة الزوجية	العدد	النسبة %
أعزب	23	23
متزوج	72	72
مطلق	2	2
أرمل	3	3
المجموع	100	%100

يوضح بيانات الجدول رقم (3) من أن أغلب المبحوثين متزوجين وبنسبة (72%) فإذا أضفنا إليهم من هو مطلق أو أرمل فان نسبتهم ترتفع إلى(77%) وهذه النسبة تعني أنهم في الغالب يدركون مسؤولياتهم الاجتماعية إزاء أسرهم و أبناءهم ، مما يجعل حثهم على ممارسة دور إيجابي ضد الجريمة امرأ" ممكنا" خصوصا" إذا أدركوا أن ذلك هو جزء من واجباتهم الأسرية و الاجتماعية . أي أن من الممكن القول _ مع علماء الأجرام _ أن الأبوين إذا وفرا بيئة سليمة لأبنائهم ، أو إذا مارسا دورا" فعالا" في الضبط السلوكي للأبناء فإنهما يصبحان بالفعل أداة مهمة و فعالة في منع ظهور السلوك الإجرامي أصلا" . من جانب آخر فأن المسؤولية الاجتماعية الناجمة عن الزواج تترسخ و تتعزز بالتأكيد إذا كان الإنسان في عمر مناسب يكون فيها قادرا" على أداء مثل هذه المسؤوليات. .

جدول رقم (4)

توزيع المبحوثين بحسب فئاتهم العمرية

البيانات وفق الفئات العمرية	العدد	النسبة %
15-20	6	%6
20-25	3	%3
25-30	21	%21
30-35	25	%25
35-40	19	%19
40-45	18	%18
45-50	8	%8
المجموع	100	%100

يبين الجدول رقم (4) من أن ربع المبحوثين هم في الفئة العمرية التي تتراوح بين (3-30) سنة أما اقل عدد للمبحوثين فهو في الفئة (15-20) سنة إذ تبلغ النسبة (6%) فقط . وتبلغ نسبة من تتراوح أعمارهم بين (25-40) سنة (65%) من المجموع الكلي وهي أعمار تتسم بالنضج العقلي والخبرة الاجتماعية . بلغ الوسط الحسابي للأعمار (2,34) سنة وهذا يعني أن معظم المبحوثين في أعمار تمكنهم من تقرير مسؤولياتهم الاجتماعية ومن الوعي بشؤون مشكلات مجتمعهم.

جدول رقم (5)

توزيع المبحوثين بحسب مناطق سكناهم

مناطق السكن	العدد	%
حضر	92	% 92
ريف	8	% 8
المجموع	100	% 100

ويبين الجدول رقم (5) أن (92%) من المبحوثين هم من الحضر مقابل (8%) من مناطق ريفية (قرى) وهذه النتيجة تؤكد أيضا" أن المبحوثين بوصفهم ممن يعيش في مناطق تصل أليها الرسائل والتوجيهات الإعلامية فأنهم أكثر إدراكا" لمسؤولياتهم الاجتماعية .

المبحث الثالث

المواطن و اللجنة المقترحة

(لجنة مشاركة الجمهور في الوقايه من الجريمه)

من الضروري تشكيل لجنة رئيسية تضم ممثلين من كل الوزارات ومنظمات المجتمع المدني، تتولى تعزيز وتعميق مشاركة المواطنين ومساهمتهم في الوقاية من الجريمة والتحصين ضدها لأنها تعد الأداة العملية والتنظيمية التي يمكن للمواطن أن يتحمل من خلالها مسؤوليته الاجتماعية إزاء مشكلة الجريمة . ومن المعلوم أن هذه الأداة ينبغي أن تتميز بانتشارها في مختلف الدوائر و المؤسسات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني ، من خلال لجان فرعية تمارس نفس الأنشطة و صولا" إلى نفس الأهداف التي تتوخاها اللجنة الرئيسية ، و لقد طرحنا على المبحوثين سؤالا" مهما" حول مدى تقبلهم بوجود مثل هذه اللجنة :

جدول رقم (6)

توزيع المبحوثين حسب مدى تقبلهم بوجود أو عدم وجود لجنة

الإجابات	العدد	النسبة %
يقبلون	60	%60
لا يقبلون	40	%40
المجموع	100	%100

فالجدول رقم (٦) يبين بأن نسبة (٦٠%) من المبحوثين فقط يقبلون بوجود هذه اللجنة المهمة ولاشك أننا إذا أخذنا بنظر الاعتبار حقيقة أن مثل هذه اللجنة قد شكلت سابقاً ومارست نشاطاتها منذ سنوات وألغيت بعد عام ٢٠٠٣ ، وأن لها فروعاً ولجاناً فرعية في معظم دوائر الدولة . فأن وجود (٤٠%) لا يقبلون بوجودها يشكل نوعاً من الخلل في التواصل مع المواطنين أي أن الأعلام سواء بسبب نشاطات مثل هذه اللجنة ذاتها أو بسبب عدم قدرته على توصيل نشاطاتها لا يستطيع أن يوصل خطابها وأهدافها إلى المواطن بحيث يعرفه بوجودها ويحثه على المشاركة في نشاطاتها ، وإقناعه بأن مثل هذه النشاطات هي جزء من واجباته إزاء مجتمعه .

أن النتيجة المشار إليها تؤكد ضرورة الوصول إلى المواطن وتعريفه بحقيقة أن الوقاية من الجريمة هي ليست وظيفة الأجهزة الرسمية في الدولة فقط ، بل هي وظيفة اجتماعية عامة ، وان هناك أداة عملية فنية ذات طبيعة مؤسسية قادرة على تحقيق مثل هذا الهدف أو هذه الوظيفة .

ثمة سؤال مهم يطرح نفسه لكي يكمل السؤال السابق وهو يتعلق بطبيعة مصدر المعرفة أو المعلومة الخالصة التي يمكن أن تعرف المواطن بوجود اللجنة من عدمها.

جدول رقم (٧)

توزيع المبحوثين بحسب مصادر معلوماتهم عن معرفة وجود اللجنة المقترحة

المصادر	العدد	النسبة %
ألإذاعة و التلفزيون	٢٧	% ٢٧
الصحافة	١٣	% ١٣
أصحاب العمل	١٤	% ١٤
الأصدقاء	٦	% ٦
المجموع	٦٠	% ١٠٠

يشير الجدول رقم (٧) أن من بين (٦٠) مبحوثا" اتضح أن (٤٥ %) منهم يمكن أن يعرفوا بوجود مثل هذه اللجنة المقترحة من خلال برامج الإذاعة والتلفزيون في حين أن نسبة (٣,٢٣%) يمكن أن يعلموا بوجودها من خلال أصحاب العمل الذي يمارسونه ونسبة (٧,٢١%) من خلال الصحف، وان نسبة (٧,٦٦%) من المبحوثين قد حصلوا على معلوماتهم عن وجود هذه اللجنة من خلال وسائل الاتصال الجماهيرية مقابل (٣,٣٣%) عن طريق الاتصال المباشر (أرباب عمل / أصدقاء) أن هذه النتائج تبين أهمية وسائل الأعلام الجمعية في الوصول إلى المواطنين وتعريفهم بأنشطة ذات أهمية خاصة في الحياة الاجتماعية ولاشك أن هذه الوسائل تشجع على كثافة الاتصالات الشخصية المباشرة بين المواطنين غير أن المعرفة بحد ذاتها قد لا تكون كافية . فالمرء قد يعلم بوجود مثل هذه اللجان لكن هذه المعلومة تظل شكلية ولا تدفعه إلى اتخاذ موقف أو القيام بسلوك مناسب ، في حين أنه قد يندفع إلى ذلك حين يدعى شخصيا" أو يكلف للقيام بذلك .

جدول رقم (٨) يبين من قد يتصل
بالمبحوثين للمشاركة في أعمال وأنشطة اللجنة المقترحة

الاتصال	العدد	النسبة %
يتصلون بهم	٤٧	% ٤٧
لا يتصلون بهم	١٣	% ١٣
المجموع	٦٠	% ٦٠

ويظهر الجدول أعلاه أن نسبة (٧٨,٤ %) قد يتعرضون لاتصال مباشر هدفه دعوتهم للمشاركة في أنشطة اللجنة المقترحة وأعمالها وهذه النتيجة مهمة جدا" لأنها تعكس حقيقة أن المسؤولين في اللجنة المقترحة هم مهتمين فعلا" وعلى نحو جدي بالاتصال بالمواطنين مباشرة وحثهم على المشاركة فيها مقابل (٢١,٦%) لم يتصل بهم أحد . وإذا عدنا إلى الجدول رقم (٦) نجد أن (٤٠%) من المبحوثين لا يقبلون بوجود مثل هذه اللجنة وحينما سئلوا عن المسؤول عن ذلك كانت الإجابات كما يلي :

جدول رقم (٩)

توزيع المبحوثين بحسب اعتقادهم عن الجهة ا لتي يمكن

أن تتحمل المسؤولية عن عدم معرفتهم بوجود اللجنة المقترحة

الجهة	العدد	النسبة %
الإذاعة و التلفزيون	18	%45
أصحاب العمل	9	%22 , 5
الصحافة	8	% ٢٠
الأصدقاء	5	% 12,5
المجموع	40	%١٠٠

يوضح الجدول رقم (٩) من أن ما نسبته (٤٥ %) من مجموع المبحوثين الذين لم يعلموا بوجود مثل هذه اللجنة المقترحة اعتقدوا بأن مسؤولية عدم معرفتهم بذلك تقع على عاتق الإذاعة و التلفزيون مقابل (٥ ،٢٢ %) ذكروا بأن أصحاب عملهم هم المسؤولون . و(٢٠ %) منهم وضعوا المسؤولية على كاهل الصحافة ، ومع أن المبحوثين الذين أكدوا أنهم كانوا على علم بوجود اللجنة وأشاروا إلى إن وسائل الإعلام الجماهيرية هي مصدر معلوماتهم شكلوا نسبة عالية كما وان الذين حملوا هذه الوسائل مسؤولية عدم معرفتهم عالية أيضاً إذ تبلغ (٦٥ %) . ولو حاولنا التحري عن أسباب عدم فعالية وسائل الاتصال لوجدنا أسباباً أخرى تتصل بالمواطنين أنفسهم من حيث مناطق سكناهم أو عدم اهتمامهم بالوسائل الإعلامية وغير ذلك .

المبحث الرابع
تفعيل الوعي بدور المواطن

يعد تعزيز الوعي بالمشكلة الاجتماعية ، شرطا" مهما" و ضروريا" من شروط التعامل الفعال معها. والوعي (CONSCIOUSNESS)

هو إدراك المرء لذاته ولما يحيط به إدراكاً مباشراً ، وهو أساس كل معرفة . ويمكن إرجاع مظاهر الشعور إلى ثلاثة هي : الإدراك والمعرفة ، والوجدان ، والنزوع والإرادة . وهذه المظاهر الثلاثة متصلة ببعضها كل الاتصال(١٠) .

ويشير مفهوم الوعي المجتمعي إلى وعي الأفراد بالعلاقات الاجتماعية بينهم وبتجاربهم المشتركة ، وقد ينمو هذا الشعور نحو الاشتراك في تحمل مسؤولية النهوض بمجتمعهم(١١) .

أن المواطن منذ تلقيه كل معايير القيم والتقاليد الاجتماعية يدرك ومن خلال التنشئة الاجتماعية التي تلقاها في بيئته أبتداءا" من الأسرة والى بيئة العمل يتوضح لديه طبيعة الدور الذي يتحمل مسؤوليته تجاه أفراد مجتمعه كونه واحدا" منهم . لذا فأنه يعمل جاهدا على اداء واجباته كمواطن يحرص على حماية نفسه اولا" ومجتمعه من مخاطر الجريمة والانحراف ويبذل قصارى جهده في التصدي لها.

جدول رقم (10)

يبين مدى اعتقاد المبحوثين بدور المواطن في الحد من الجريمة

الإجابات	العدد	النسبة %
دور مؤثر	85	% 85
لا يؤثر	15	% 15
المجموع	100	% 100

ويبين الجدول رقم (١٠) بأن نسبة (85 %) من المبحوثين يؤكدون على حقيقة مؤداها أن للمواطنين دور ايجابي في الحد من الجريمة والوقاية منها . ولا شك أن هذه النتيجة يمكن أن تعزى إلى أسباب عديدة لعل في مقدمتها الوعي بحقيقة الخطر الذي تمثله الجريمة على الحياة الاجتماعية ، والشعور بتنامي المسؤولية الاجتماعية مع تنامي الإقبال على المدرسة ، وفعالية وسائل الإعلام . بل لعلنا نستطيع الافتراض بأن الدولة قد نجحت إلى حد ما في تعميق مشاعر الانتماء والمواطنة وقامت بعد الظروف الصعبة التي مر بها العراق وعلى النحو الذي يجعل الإنسان يتفاعل مع أنشطة الأجهزة المعنية بالجريمة ولكن ما هي تصورات المبحوثين عن ذلك النشاط الفعال .

جدول رقم (11) توزيع المبحوثين بحسب تصوراتهم

عن الدورالذي يمكن للمواطن أن يلعبه في الحد من الجريمة

طبيعة الدور	العدد	النسبة %	التسلسل
الإخبار عن الجريمة	90	% 50	1
منع وقوعها	40	% 22,5	2
مراقبة المشبوهين	30	% 17	3
مراقبة الأماكن المشبوهة	10	% 6	4
الشهادة عند الضرورة	8	% 4,5	5
المجموع	178	% 100	

ويتضح من الجدول رقم (١١) من أن نصف الإجابات (50 %) تشير إلى إن دور المواطن يتركز على الأخبار عن الجريمة حين تقع . مقابل (22,5 %) من الإجابات ركزت على أن دور المواطن يتمثل في منع وقوع الجريمة ويشير ما نسبته (23 %) من الإجابات إلى أن ذلك الدور يتمثل في مراقبة المشبوهين والاماكن المشبوهة . ويمكن القول أن المراتب (2 – 3 - 4) تنطوي على مواقف وقائية ويمثل (45,5 %) من الإجابات . فيما تمثل المراتب (5 – 1) مواقف ذات بعد علاجي تتخذ بعد وقوع الجريمة . ومع أن هذه المواقف مهمة ومفيدة جداً سواء بوصفها رقابة اجتماعية أو بوصفها إجراءات لتكريس العدالة الجنائية والكشف عن المجرمين فان من المهم تعزيز الجانب الوقائي أيضاً باعتباره جوهر عملية التحصين ضد الجريمة .غير أن هناك في الوقت نفسه – إجابات فرعية يمكن الاستدلال عليها من بعض الملاحظات والمناقشات مع المبحوثين ويمكن أدراجها في الجدول التالي :

جدول رقم (12)

نوع المساعدة التي يمكن أن يقدمها المواطن بعد وقوع الجريمة

نوع المساعدة	العدد	النسبة %	التسلسل
مساعدة الضحايا	80	% 39	1
المساعدة في تشخيص أهداف الجريمة ودوافعها	76	% 37	2
استخدام الأجهزة المناسبة لتشخيص الجريمة (كاميرات ، مسجلات) قبل وصول الشرطة	25	% 12	3
فرض رقابة على مكان الجريمة	24	% 12	3
المجموع	205	% 100	

يوضح الجدول رقم (١٢) من أن أعلى نسبة من الإجابات وهي (39 %) تركزت على تقديم المساعدات الممكنة لضحايا الفعل الإجرامي وهو دور مهم جداً وخصوصاً في الجرائم التي تستدعي مثل هذا التدخل تليها نسبة الإجابات التي تنص على مساعدة رجال الشرطة على تشخيص دوافع الجريمة ، والتعريف بأهدافها وهي (37 %) ، وهناك نسبة من الإجابات بلغت (12 %) لكل مئة تحمل المرتبة (3) من التسلسل ألمرتبي ولكن التساؤل يكمن في ، هل هناك معوقات تحول دون أداء المواطن لدوره في الوقاية من الجريمة ؟ فلقد أشار إلى ذلك فعلا" ما نسبته (65 %) من المبحوثين مؤكدين على وجود مثل هذه المعوقات فعلاً مقابل (35 %) أشاروا إلى عدم وجودها

جدول رقم (13)

توزيع المبحوثين بحسب آراءهم

من المعوقات التي تحد من دور المواطن في الوقاية من الجريمة

المعوقات	العدد	النسبة %	التسلسل ألمرتبي
التعقيدات والإشكالات الروتينية	74	% 35	1
الخوف من الاتهام	69	% 32,7	2
الخوف من الانتقام	68	% 32,3	3
المجموع	211	% 100	

ويتضح من الجدول رقم (١٣) إلى أن نسبة (35 %) من الإجابات تشكل أولى فئات التسلسل ألمرتبي قد ركزت على التعقيدات والإشكالات الروتينية . وعند مناقشة المبحوثين حول هذه النقطة ذكروا أنهم حين يخبرون عن جريمة فان الجهة المعنية ستلزمهم بمراجعات كثيرة ، وعلى نحو يتعارض مع مشاغلهم فضلاً عما يسببه ذلك من توتر وإرباك بالنسبة لهم . في حين أن هناك ما نسبته (32,7 %) من الإجابات تركزت على الخوف من الاتهام . وقد كرر المبحوثين مثلاً ما مفاده أنهم قد يتعرضون للاتهام إذا نقلوا شخصاً ما تعرض للدهس وترك في الطريق. فيما أكدت نسبة (32,3 %) من الإجابات على الخوف من الانتقام الذي يمكن أن يتلقونه من المجرمين أو ذويهم . ومن خلال مناقشتنا مع المبحوثين أمكننا تبويب إجاباتهم على المسؤول الخاص بالمعوقات في الجدول التالي :

جدول رقم (14)

توزيع المبحوثين بحسب المعوقات العامة

التي تحد من دور المواطن في الوقاية من الجريمة

المعوقات	العدد	النسبة %	التسلسل ألمرتبي
ضعف وعي المواطن بدوره ومسؤولياته	110	25,4	1
ضعف دور وسائل الإعلام المختلفة	90	21	2
الإشكالات الروتينية	74	17,2	3
الخوف من الانتقام	68	15,7	4
أن هذا الدور لا ضرورة له مع وجود الأجهزة المعنية	50	11,5	5
عدم وجود المحفزات والمكافآة	40	9,2	6
المجموع	432	% 100	

يتضح من الجدول رقم (14) بان أكثر من ربع الإجابات بقليل قد ركزت على ضعف وعي المواطن بدوره ومسؤولياته الاجتماعية ، مقابل نسبة (21 %) من الإجابات ركزت على ضعف دور وسائل الإعلام في تعريف المواطن بما يمكن أن يقوم به للوقاية من الجريمة ، ويرى بعض المبحوثين وبنسبة (11,5 %) من الإجابات بأن دور المواطن هذا لا ضرورة له ما دامت الأجهزة المعنية تؤدي وظائفها ، بينما أكدت (9,2 %) من الإجابات على إن هذا الدور يقتضي وجود محفزات ومكافأة .

مقابل ذلك كله ماذا يقترح المبحوثين لتعزيز دور المواطن ؟

جدول رقم (15)

توزيع المبحوثين بحسب اقتراحاتهم بتعزيز دور المواطن

الاقتراحات	العدد	النسبة%	التسلسل ألمرتبي
تقدم جوائز وحوافز مادية ومعنوية	١٢٠	٢٠,٥	١
تخفيف القيود الإدارية والروتينية	١١٥	١٩,٧	٢
وضع صناديق اقتراح وشكاوي في أماكن بارزة من الدوائر	٩٠	١٥,٥	٣
حث وسائل الأعلام على توعية المواطن	٩٠	١٥,٣	٤
حث الأسرة والمدرسة على تثقيف أبنائهم بهذا الشأن	٨٥	١٤,٥	٥
حماية المواطن عند الإخبار وحين يدلي بشهادته	٨٥	١٤,٥	٦
المجموع	٥٨٥	%١٠٠	

ويتضح من بيانات الجدول رقم (15) بأن أعلى نسبة من الإجابات تتمثل في حث المواطن على المشاركة في الوقاية من الجريمة من خلال إيجاد المكافأة والحوافز التي تشجعه على ذلك وكانت بنسبة (٢٠,٥%) من الإجابات، في حين ركزت ما نسبته (١٩,٧ %) من الإجابات على ضرورة تخفيف القيود الإدارية والروتينية التي تتعب المواطن وقد تؤثر على عمله ومصدر رزقه . وهناك نسبة (١٥,٥%) من الإجابات للفئة (3) وما بعدها من التسلسل ألمرتبي أولهما وضع صناديق اقتراح في أماكن من الدوائر مع الاهتمام بفتحها ومراقبتها بانتظام ، والعناية بما يوضع فيها من شكاوي ومقترحات وغيرها ، وثانيهما حث وسائل

الأعلام على تثقيف المواطن وتوعيته بدوره في الحد من الجريمة والوقاية منها . وكذلك ركزت بعض الإجابات على التنشئة الاجتماعية في الأسرة والمدرسة ، وحماية المواطن الذي يقوم بالإخبار ويدلي بشهادته. أن كل هذه المقترحات مهمة في الواقع ، ويلاحظ بان كل المبحوثين أكدوا على ضرورة القيام بدراسات للتعرف أكثر فأكثر على المعوقات التي تحول بين المواطن وبين أداء دوره في الإخبار والوقاية من الجريمة و الوصول بالتالي إلى حلول عملية .

@@@@@@@@@@@@@@@@@@@@@@@@@@@@@@

أولاً : النتائج والمقترحات

يمكن تلخيص أهم نتائج هذه الدراسة فيما يلي :-

أ. البيانات الأولية عن المبحوثين :

تتألف عينة البحث من (١٠٠) مواطن بينهم (٨٤%) من الذكور و(١٦%) من الإناث وقد تبين إن (٥٣%) من المبحوثين حاصلين على شهادة الدراسة المتوسطة و الثانوية و(٢٨%) حاصلين على الدراسة الابتدائية كما اتضح أن (٧٢%) منهم متزوجون مقابل (٢٣%) عزاب وان متوسطة أعمارهم بلغ (٣٤'٢) سنة وان (٩٢%) منهم يقيمون في مناطق حضرية مقابل (٨%) من مناطق ريفية .

ب. المواطن واللجنة (المقترحة لمشاركة وإسهام المواطنين) :

اتضح أن (٦٠%) من المبحوثين يعلمون بضرورة وجود لجنة مقترحة تفعل دور الجمهور في الوقاية والتحصين ضد الجريمة وقد أكد (٤٥%) من هؤلاء على أنهم يعلمون بوجودها من خلال الإذاعة والتلفزيون وبنسبة (٢١'٧%) من خلال الصحافة و (٢٣'٣%) من خلال أرباب أعمالهم ، وتبين كذالك بان نسبة (٧٨'٤%) من هؤلاء قد يحصلون على اتصالات بشان اللجنة المقترحة أما الذين ذكروا أنهم لا يقبلون بوجود مثل هذه اللجنة يشكلون نسبة (٤٠%) من المجموع الكلي وان المسؤول عن جهلهم بوجودها حتماً هي وسائل الإعلام – تلفزيون – إذاعة – صحافة وبنسبة (15 %) مقابل (22,5 %) أعزوا الأسباب إلى أرباب عملهم .

ج. الوعي بدور المواطن في الحد من الجريمة:

يعتقد (٨٥%) من المبحوثين من أن للمواطنين دوراً مهماً في الوقاية والتحصين ضد الجريمة لكن تصوراتهم عن ذلك الدور سواء بالمشاركة أو الإسهام فيها يبدو مختلفاً ، إذ تراوحت نسب الإجابات بين (50 %) ركزت على الإخبار عن الجريمة و (22,5 %) على منع وقوعها و (17 %) من الإجابات ركزت على مراقبة المشبوهين ، أما عن نوع المساعدة التي يمكن للمواطن أن يقدمها فأن (39 %) من الإجابات ركزت على مساعدة ضحايا الجرائم و (37 %) من الإجابات ركزت على التعريف بدوافع الجريمة والمساعدة على تشخيص أهدافه .

من جانب آخر فان نسبة (35 %) من الإجابات التي تناولت معوقات ذلك الدور ركز على التعقيدات والإشكالات الروتينية التي يمكن أن يلقاها المواطن حين يؤدي دوره وهناك (32,7 %) من الإجابات لفئة الخوف من الانتقام ومثلها لفئة الخوف من الاتهام غير أن هناك إجابات مهمة أخرى ركزت على وعي المواطن ومدى استيعابه لمسؤولياته إزاء مجتمعه .

أما أهم المقترحات التي وردت في إجابات المواطنين فهي تقديم حوافز ومكافأة وكانوا بنسبة (20,5 %) ، في حين طالب الآخرين بتخفيف القيود الإدارية والروتينية وبنسبة (19 %) أما وضع صناديق اقتراح في أماكن بارزة من مراكز الشرطة والأجهزة الأمنية فقد كانت نسبتهم (15 %).

ثانياً : المقترحات :

في ضوء كل ما تقدم من النتائج التي عرضها هذا البحث المتواضع نقترح ولما نبغيه من ضرورة بناء ووجود مجتمع نظيف خال من الجريمة والانحراف تفعيل ما يمكن التجاوب معه وبالقدر اللازم لما يلي :

أ. إجراء دراسات علمية ومنهجية معمقة حول الموضوع من خلال الآتي :

١. حث طلبة الدراسات العليا في أقسام علوم الاجتماع والنفس والقانون والإعلام على دراسة الموضوع بعمق بهدف ترسيخ دور المواطن في المساهمة الفعلية في التصدي للجريمة والوقاية منها.

٢. عقد ندوة موسعة تشارك فيها مراكز البحوث والأقسام المعنية في الجامعات حول الموضوع ولإيجاد الحلول والمعالجات اللازمة .

٣. إجراء دراسة موسعة عن الهيكل التنظيمي للجان المقترحة بخصوص مشاركة المواطنين في الحد من الجريمة والتحصين منها وسياقات التعاون والتنسيق فيما بينها بهدف تطوير تلك الصيغ .

٤. إجراء دراسة تقويمية عما يمكن أن تحققه هذه اللجان فيما لو شكلت من تحقيق الأهداف المبتغاة من وجودها على صعيد المجتمع الواقعي.

ب - حث وسائل الإعلام على تبني برامج تحث المواطن على أداء دوره في مواجهة الجريمة والإخبار عنها وتكوين رأي عام مؤثر في هذا المجال .

ج- إيجاد حوافز مشجعة للمواطنين المتميزين الذين يسهمون في مساعدة أجهزة العدالة على منع وقوع الجريمة أو مساعدة ضحاياها أو الكشف عن مرتكبيها .

د- من المهم جداً التخفيف من القيود الروتينية والإدارية وخصوصاً في مراكز الشرطة ، والتي لا تشجع المواطن على الإخبار عن الجريمة أو تقديم الشهادة بشأنها مع التحرك الإعلامي على شيوخ ووجهاء العشائر على رفض تبني

دعاوى المجرمين من أفراد العشيرة المعنية أو السماح لهم بالانتقام من الذين اخبروا السلطات عنها أو ساهموا بالقبض على مرتكبيها . إذ أن المجرمين في الوقت الحاضر يحتمون برموز عشائرهم للدفاع عنهم مما يدفع بهم إلى التمادي والانزلاق في أقوى الجرائم ومواصلة ارتكابها .

هـ . أشعار المواطن بالحماية الكافية عند إسهامه بتلك المشاركة .

و. إيجاد صناديق شكاوي واقتراحات خاصة بأهمية دور المواطن في الدوائر المختلفة في مجال الوقاية من الجرائم والفساد والانحراف ، وإشعار المواطنين بأن تلك الصناديق تلقى الاهتمام الكافي من قبل المسؤولين فضلاً عن ضرورة إيجاد وسائل اتصال – هواتف مثلاً – مع الجهات المسؤولة للأخبار عن الجرائم والمخالفات .

ز. الاهتمام بالمضامين التربوية ذات الصلة بتفعيل وتعزيز دور المواطن في وقاية وحماية المجتمع من الجرائم والفساد وكل الممارسات المنحرفة اجتماعيا" وخلقيا" في المفردات والمناهج الدراسية لجميع المراحل الدراسية وابتداءً من رياض الأطفال وحتى الجامعات لتساهم وبقدر الإمكان في الحد منها..

ح. حث الأسر على تعليم أبنائها أهمية الحشد الاجتماعي من قبل الجماعات على اختلافها في المجتمع ضد الجريمة والسلوك المنحرف .

تعزيز دور المواطن في الإخبار عن الجرائم ووقاية المجتمع منها

تناول هذا البحث دور المواطن الهام في المشاركة في التصدي للجريمة وضرورة تشخيص هذا الدور من خلال تشكيل لجان تضم ممثلين من جميع الدوائر تحفز المواطن للقيام بدور فعال وايجابي في مكافحة الجريمة ووقاية المجتمع من خطورتها. نظرا" لما تكلفه الجرائم من خسائر مادية جسيمة تسبب ضررا" للمال العام والخاص وبقدر ما يتعزز هذا الدور يمكن ضمان الأمن الاجتماعي من مخاطر الجريمة.

@@@@@@@@@@@@@@@@@@@@

Abstract

This research exposes the important citizen's role in contribution to prevent the crime. There is necessity of diagnosis at this role through forming committees which consist of the representations of the whole organizations. These committees stimulate the citizen to do his best role in confrontation crime and protection of society from its dangerous and regarding the cost of crimes and the big material casualties which cause damage to the general and special fund , and as much as we strength this role we could guarantee the social security from the dangerous of crime.

@@@@@@@@@@ **المصادر** @@@@@@@@@@

1. Greer S. **On the Selection of problems** In Bynner JS Strible Y K. M
(edi) Social Reseoueh (new York ; Lonjman 1995) p. 48 .

2.Culyer A.J , **The Economic of Social policy** (London : Martin
Robertson 1973) pp. 8-9 .

3. Seltiz C. & Others **Research Methods In social Relations** (New York:
Holt 1976) p. 517 .

٤. د. ناهدة عبد الكريم حافظ ، **السلوك المنحرف بوصفة ثقافة ، فرعية** بحث من كتاب **السلوك المنحرف وآليات الرد المجتمعي** (بغداد ، بيت الحكمة ، ١٩٩٩ ، ص ٦١) .

٥. د. احمد زكي بدوي ، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية** (بيروت : مكتبة لبنان ، ١٩٧٨) ص ٣٨٣ .

٦. د. السيد علي ستار – **علم الاجتماع الجنائي** – (الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٧) .

٧. د. مختار حمزة - **أسس علم الاجتماع** – (جدة : دار البيان ، ١٩٨٢ ، ص ٢٧٥-٢٧٦) .

٨. المصدر نفسه ، ص ٢٧٩-٢٨٠ .

٩. محمد عاطف غيث ، **المشاكل الاجتماعية والسلوك المنحرف** ، (الإسكندرية : دار المعرفة الجامعة ، ١٩٦٥) ، ص ١٠-١١ .

١٠. د.أحمد زكي بدوي ، مصدر سابق ، ص ٨١ .

١١ . نفس المصدر ، ص ٨١-٨٢ .

@@@@@@@@@@@@@@@@@@@@@@@@@@